دور الإفصاح المحاسبي عن رقمنة قطاع شؤن الميزانية العامة في تحسين جودة التقارير الحكومية الكويتية

إعـــــداد
الباحث/ مناحي فاضل مناحي المطيري
إشـــــراف

أ.د/ شريف محمد على
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة
ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب
جامعة مدينة السادات

أ.م. د/ محمد موسى على شحاتة
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة ـ جامعة مدينة السادات

مستخلص:

هدف هذا البحث إلي توضيح دور الإفصاح المحاسبي عن رقمنة الميزانية العامة لتحسين جودة التقارير الحكومية الكويتية. وتوصل إلي النتائج التالية: تساعد الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة في تحقيق ضمان النزاهة والموضوعية للمنظمات كافة حيث توفر الحوكمة الإلكترونية هيكلاً تنظيمياً يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة، وتعد نظام مراقبة ومتابعة يؤدي إلى سلامة التطبيق الفعال للأنظمة. إعتبار أن الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة واقعا فعليا لها مزايا وايجابيات مرتبطة بأدائها للخدمات الحكومية والتعامل مع كافة القطاعات الأخري بأنه يجب إعادة تنظيم التقارير المالية الحكومية بما يتوافق مع تطبيق منظومة الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة وجودة التقارير المالية لوحداتها. أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية ناتجة من جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها.

Abstract:

The aim of this research is to clarify the role of accounting disclosure on the digitization of the public budget to improve the quality of Kuwaiti government reports. And he reached the following results: Accounting disclosure about digitization helps in achieving integrity and objectivity for all organizations, as e-governance provides an organizational structure that enables it to achieve its goals in the best possible way, and is a monitoring and follow-up system that leads to the integrity of the effective application of systems. Considering that the accounting disclosure of digitization is an actual reality that has advantages and positives related to its performance of government services and dealing with all other sectors that government financial reports must be reorganized in line with the application of the accounting disclosure system on digitization and the quality of financial reports for its units. The results showed that the quality of the financial reports results from the quality of the accounting information they contain.

أولًا: الإطار العام للبحث

١ـ مقدمة:

شهدت العقود القليلة الماضية تطورات وتحولات غير مسبوقة في كافة قطاعات المجتمع محليًا واقليمًا والتي نتجت عن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وقد أثار هذا التطور الجذري آمال المواطنين في التمتع بحياة أفضل سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، الأمر الذي فرض علي الحكومات في جميع أنحاء العالم تطبيق مباديء وتقنيات تكنولوجية ورقمية مستحدثة من خلال فتح مواقعها الإلكترونية لنشر المعلومات بشكل أثكر كفاءة وتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر جودة وفعالية (Lee- Geiller & Lee, 2019) وكذلك العمل علي تعظيم المزايا والأثار الإيجابية جراء تبني استراتيجيات التحول الرقمي من خلال ستة قيم متداخلة: تحسين المنتجات والخدمات، وتحسين الكفاءة الإدارية، تنمية قدرات الحكومة المفتوحة، تحسين السلوك الأخلاقي والكفاءة المهنية، تعزيز الثقة في العمليات الحكومية، وتحسين القيم الإجتماعية والرفاهية (Twizeyimana & Andersson, 2019).

تعتمد المالية العامة لدولة الكويت بشكل شبه كلي على إيرادات القطاع النفطي، حيث يتم تخصيص الجزء الكبر من مخصصاتها لتغطية نفقات القوى العاملة، ويسهم القطاع النفطي بنو (٩٣٪) من إيرادات الخزانة العامة في الدولة، ما يعني بأنها الأكثر اعتماداً على النفط بين باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ونظراً لأن أسعار النفط تخضع لعوامل النفط العالمية وانعكاسات ذلك على الموازنة العامة للدولة (Sekaran ,2015)، وقد شهدت دولة الكويت انخفاضا حاداً في أسعار النفط في العامين ٢٠١٥و ٢٠١٦ ما ترتب عليه إعادة النظر في العديد من بنود الموازنة العامة للدولة وعلى الرغم من أن الوضع المالي الحالي مريح بشكل كبير في دولة الكويت، إلا أن هيكل إعادة ضوابط الميزانية العمومية يحتاج إلى برنامج إصلاحي من أجل تحسين استغلال موارد الدولة.

وتعتبر مرحلة اعداد التقديرات للفترة الزمنية القادمة من أهم المراحل التي تم بها الموازنة لكونها تتضمن التعرف على الأهداف الرئيسية والفرعية لكل وحدة حكومية ضمن هيكل الدولة وفي ضوء الأهداف المقررة ضمن الخطة العامة لسياسة البلد، وقد تختلف السلطة المسئولة عن إعداد هذه التقديرات من دولة إلى أخرى ففي بعض الدول تتولى السلطة التشريعية هذه المهمة ولكن في معظم دول العالم تقريبا ومنها الكويت تكون هذه المهمة من مهام السلطة التنفيذية التي تعمل بضوء التوجيهات المركزية **(عبد الوهاب، ٢٠٠٥)**.

وينص دستور دولة الكويت (المادة ١٤٠)، " تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها، وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها" **(دستور دولة الكويت)**.

٢ـ مشكلة الدراسة:

أصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي (DST) مصدر اهتمام رئيسي لكل من المؤسسات الخاصة والعامة، سعيًا نحو تحقيق العديد من المزايا والمنافع الناتجة عن تطبيق التكنولوجيا الرقمية بكافة جوانب البيئة الداخلية والخارجية، وقد شهدت السنوات الأخيرة استخدام معظم الحكومات الأدوات والقنوات الرقمية لتبسيط وتسهيل تفاعلاتها مع المواطنين والشركات المستفيدة لتعظيم رضاهم عن المنتجات والخدمات المتقدمة، وإرسا قواعد وضوابط فعالة للمساءلة والشفافية تتسق مع مستحدثات عصر الرقمنة (EY, 2016). ولذمان نجاح استراتيجيات وآليات التحول الرقمي يجب علي الحكومات ضرورة مراعاة محورين رئيسيين، يتمثل الأول في القدرات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لإشتراك المواطنين والمؤسسات في تبني آليات التحول الرقمي، والتي تشير إلي الأساليب والأدوات التي يستخدمونها لتقديم الخدمات، والعمليات التي يطبقونها، ونهجهم في اتخاذ القرارات، وسبل مشاركتهم ونشر البيانات المفيدة. في حين يتمثل المحور الثاني في العوامل التمكينية والتنظيمية التي تدعم الحكومات في تقديم هذه القدرات من حيث: الإستراتيجيات، الحكومة والتنظيم، القيادة والمواهب البشرية، وطبيعة

التكنولوجيا المستخدمة، ومن الجدير بالذكر أن هذه العناصر تشكل إطارًا يمكن للحكومات استخدامه لتحديد أولوياتها للتحول الرقمي الشامل الذي يعزز كفاءة واستجابة وجودة النشاط الحكومي بما يساعد علي تحسين المنتجات والخدمات العامة وتعزيز اجراءات المساءلة والشفافية (Corydon. B, et al., 2016)

وعلي الرغم من تعدد المزايا والمنافع التي يحققها التحول الرقمي للمؤسسات بوجه عام والحكومية علي وجه التحديد، إلا أنه يقترن بمجموعة من التحديات والمخاطر أهمها (Al-rawahna et al., 2018; PWC, 2019, Vial, 2019)

- وجود اضطراب رقمي، حيث أدت التقنيات المستحدثة مثل الأنظمة الأساسية للهواتف الذكية، وتحليلات البيانات الضخمة، ووسائل التواصل الإجتماعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء إلي تعطيل نماذج الأعمال التقليدية عبر القطاعات المختلفة.
- منهجية تحويل الأعمال والتكنولوجيا، حيث وضعت نماذج الأعمال المتطورة وطرق استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتحو الهائل للتطبيقات والبرامج والبنية الإلكترونية، معظم المليات والأنشطة بالمؤسسات علي أسس غير مألوفة.
- كيفية تحليل البيانات الضخمة، حيث فرض الكم الهائل في حجم المعاملات وحجم البيانات ومتطلبات جودتها، علي المؤسسات ضرورة الإهتمام بنماذج مستحدثة لإدارة البيانات وتوظيفها بشكل جيد لخدمة القرارات الإدارية.

تعد الموازنة عصب النظام المالي في المنظمات الحكومية حيث أنها تضع إدارة المنظمة على طريق مرسوم بدلا من أن تكون تصرفاتها مجرد ردود أفعال للأحداث، لهذا فإن إعدادها وتطبيقها بصورة صحيحة يسهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة الحكومية. **(Soojin,2016)**

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١/٢- ما هي مفهوم وطبيعة آليات التحول الرقمي بالجهات الحكومية الكويتية؟
٢/٢- ما طبيعة ومراحل إعداد الموازنة العامة بدولة الكويت؟
٣/٢- ما طبيعة وطرق قياس جودة التقارير الحكومية الكويتية؟
٤/٢- ما دور الإفصاح المحاسبي عن رقمنة الميزانية العامة لتحسين جودة التقارير الحكومية الكويتية؟

٣- دراسات سابقة:

١. **تناولت دراسة (Osman et al., ٢٠١٩)** بهدف عرض وتحليل طبيعة الخدمات الحكومية الإلكترونية والتي تتضمن تقديم المعلومات والخدمات إلى أصحاب المصلحة عبر الإنترنت، وإنترنت الأشياء، وغيرها من الأساليب المستحدثة. وكشفت الدراسة أنه على الرغم من القيمة المضافة التي تقدمها الحكومات الالكترونية إلا أنه يظل المستوى العام للاستخدام منخفضة نسبيا مقارنة بالوسائل التقليدية، كما أنه يصعب تقييمها بسبب الجوانب السلوكية والاقتصادية والسياسية والتقنية. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: افتقار الأدبيات إلى توفير إطار منهجي لتوجيه تطبيق التحول الرقمي الحكومي لتحسين كل من العمليات الداخلية للخدمات الإلكترونية والتحول المؤسسي لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة، كما أنه يمكن استخدام إطار إدارة التحليلات المعرفية (CAM) لتنفيذ مثل هذه التحولات الرقمية وتقييمها، فضلا عن أن الحكومات تسعى جاهدة إلى زيادة معدل قبول المستخدمين ورضاهم وخلق قيم مشتركة مستدامة من خلال توفير خدمات إلكترونية محسنة، وأخيرا إمكانية إنشاء رؤى تحليلية للتحسينات باستخدام تحليل تغليف البيانات (DEA).

٢. **كما استهدفت دراسة (Scholta et al.,٢٠١٩)** بيان أهمية تحول الحكومات الالكترونية من متجر واحد إلى متجر متطور (بلا توقف)، وذلك في سياق التداعيات السلبية الناتجة عن تقديم الخدمات الحكومية الحالية، حيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين تصميم النماذج وإنشاء نقاط اتصال

واحدة في المتاجر الحكومية الشاملة، إلا أنه ما زال المواطنون ينظرون إلى الأشكال الالكترونية النمطية على أنها مرهقة، فضلا عن أن المواطنون يتوقعون أن تتصرف الحكومات بشكل استباقي من خلال إطلاق الخدمات الحكومية المناسبة بنفسها بدلا من الاعتماد على طلبات الحصول على الخدمات من المواطنين ، حيث لا يتعين على المواطن القيام بأي إجراء أو ملئ أي نماذج لتلقي الخدمات الحكومية. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم نموذج يسهم في تطوير المتاجر الالكترونية الحكومية من خلال ثلاثة أبعاد لإحداث تطوير مستمر على أساسها وهي: تكامل جمع البيانات، وتكامل تخزين البيانات، والغرض من استخدام البيانات، وقد تم الاختبار الأولي لصحة هذا النموذج من خلال دراسة وتحليل حالات ثلاث: ممارسات الحكومة الإلكترونية في النمسا وإستونيا وحكومة ولاية أستراليا.

٣. **في حين تعرضت دراسة (Andersson & Twizeyimana, ٢٠١٩)** إلى عرض وتحليل القيمة العامة للحكومة الإلكترونية من أجل تقييم الوضع الحالي والقيمة التي يفترض أن تحققها الحكومة الإلكترونية. وقد توصلت الدراسة إلى ستة قيم متداخلة معا تسهم في قياس وتقييم الخدمات الحكومية الالكترونية وهي: تحسين الخدمات العامة، تحسين الكفاءة الإدارية، قدرات الحكومة المفتوحة (OG)، تحسين السلوك الأخلاقي والكفاءة المهنية، تحسين الثقة والمصداقية في الحكومة، وتحسين القيمة الاجتماعية والرفاهية. كما أنه يمكن تجميع أبعاد القيمة العامة الستة في ثلاثة أبعاد شاملة وهي: أبعاد القيمة العامة لتحسين الخدمات العامة، وتحسين الإدارة، وتحسين القيمة الاجتماعية. فضلا عن أنه يؤثر بعد الخدمات العامة المحسن على الأبعاد الأخرى. وفيما يتعلق بالحالة الراهنة للأبحاث المتعلقة بالقيمة العامة، وجدت هذه الدراسة نقص في البحوث المتعلقة بالقيمة العامة للحكومة الإلكترونية، لا سيما في سياق البلدان المتقدمة والغياب التام لهذه الأبحاث في الدول النامية.

٤. **تناولت دراسة ٢٠١٨ (Al-rawahna et al)** معوقات الوصول إلى الحكومات الإلكترونية وكيف يمكن أن تؤثر هذه المعوقات في استياء المستخدمين كمقياس للوصول إلى الحكومات الإلكترونية. وقد كشف النموذج الذي تبنته الدراسة عن علاقات أكثر شمولا لمقومات نجاح نظام المعلومات في سياق سلبي حيث يشتمل نموذج جودة الحكومة الإلكترونية على جودة المعلومات، وجودة النظام، وجودة الخدمة، واستعداد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تعتبر محددات تعكس أسبقية رضا المستخدمين كمقياس لنجاح الحكومة الإلكترونية. وقد تم اختبار نموذج البحث بشكل تجريبي باستخدام ٩٣ من مديري تكنولوجيا المعلومات، ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات في الوكالات الحكومية الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الخدمات المقدمة أقل من توقعات أصحاب المصلحة، كما أن قلة استعداد البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات هي أقوى عامل التأثير في أداء الحكومة الإلكترونية بشكل سلبي وأهم عامل لإثارة استياء المستخدمين.

٥. **دراسة (محمد ٢٠٢١):** هدفت الدراسة دعم مستوى شفافية التقارير المالية من خلال تنظيم الإفصاح الاختياري باستخدام مؤشر مقترح للشفافية بغرض تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات التي يؤدي عدم توفيرها لقصور بشفافية التقارير المالي وكل من الأداء المالي ومستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري، توصلت الدراسة إلى أن متوسط مستوى مؤشرة حماية المساهمين بشركات مؤشر EGx50 يصل إلى ٥٨٪ ويؤكد ما سبق على الحاجة لدعم كل من مستوى الشفافية ومستوى حماية المساهمين من خلال تطبيق المؤشر المقترح للشفافية، كما تم التوصل إلى أن مؤشر الشفافية له تأثير معنوي على كل من الأداء المالي وأيضا على مؤشر حماية المساهمين (العلاقة بينهما طردية).

٦. **كما هدفت دراسة (Haouam, 2020)** إلي بيان أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT علي جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلي أنه يوجد ارتباط حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT بأبعاه الأربعة علي جودة التقارير المالية حيث تبين أن هناك علاقة طردية بين هذه الأبعاد وخصائص جودة التقارير المالية.

٤- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١/٤- التعرف علي مفهوم وطبيعة آليات التحول الرقمي بالجهات الحكومية الكويتية.
٢/٤- التعرف علي طبيعة ومراحل إعداد الموازنة العامة بدولة الكويت.
٣/٤- التعرف علي طبيعة وطرق قياس جودة التقارير الحكومية الكويتية.
٤/٤- توضيح دور الإفصاح المحاسبي عن رقمنة الميزانية العامة لتحسين جودة التقارير الحكومية الكويتية.

٥- أهمية الدراسة:

١/٥- تعزيز نجاح الإستراتيجية الوطنية من خلال تبني العديد من المناهج والقيم الإتراتيجية التي تعكس رؤية الحكومة الكويتية نحو التحول الرقمي، الأمر الذي يكفل تحسين كفاءة وفعالية تقديم المنتجات والخدمات العامة ودعم أطر التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مع ضمان تعزيز الشفافية والإنفتاح المالي واستدامة العمل الحكومي.
٢/٥- تزايد حاجة الوحدات الإدارية والمؤسسات الحكومية إلي ربط قواعد البيانات والأنظمة والتطبيقات العامة من خلال منصة التشغيل الإلكتروني الأمن في سياق قواعد الحكومة.
٣/٥- تحظى الموازنة العامة بأهمية كبيرة لدى دولة الكويت حيث تعد الوزارات الأداة التنفيذية المباشرة لتقديم الخدمات لأفراد المجتمع وبذلك يمكن إيجاز أهمية الدراسة بالأهمية الكبيرة التي تحظى بها موازنات الوزارات في موازنة دولة الكويت والتي تلعب دوراً مهماً في رسم السياسة المالية للدولة.

٦- فروض الدراسة:

في ضوء تساؤلات الدراسة، وسعياً نحو تحقيق أهدافها تتمثل الفروض فيما يلي:

١/٦- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم بشأن طبيعة آليات التحول الرقمي بالجهات الحكومية الكويتية.
٢/٦- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن طبيعة وطرق قياس جودة التقارير الحكومية الكويتية.
٣/٦- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي عن رقمنة الميزانية العامة وتحسين جودة التقارير الحكومية الكويتية.

٧- متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل التالي طبيعة متغيرات الدراست ومحددات كل منها:

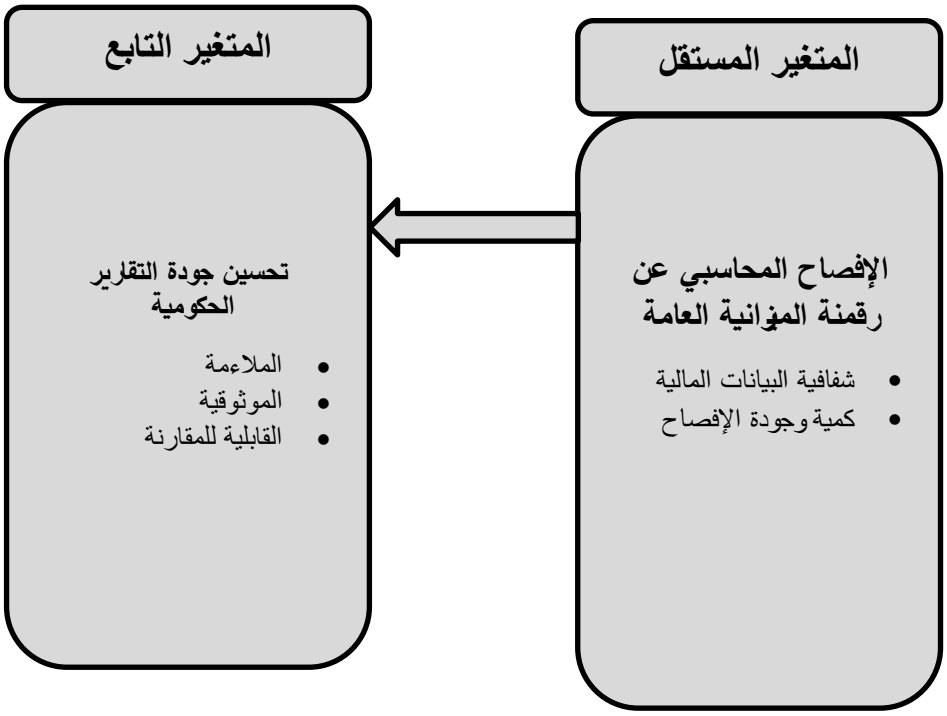

المصدر: من إعداد الباحث.

٨- منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج التكاملي بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث يتم الاستفادة منهما كما يلي:

١/٨- المنهج الاستقرائي:

ويتم على أساسه استقراء وتحليل ما يمكن التوصل اليه من الدراسات والبحوث والمراجع العلمية التي تمت في نطاق موضوع الدراسة، وبيان نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينها، وذلك للوصول إلى مجموعة من الاعتبارات التي يمكن الاستناد إليها عند اجراء الدراسة الميدانية.

٢/٨- المنهج الاستنباطي:

يقوم هذا المنهج من خلال إعداد قائمة استقصاء لأخذ آراء عينة الدراسة حول صحة الفرضيات.

٩- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الجهات الحكومية والهيئات الكويتية المتمثلة في (١٨ وزارة) و (١٤ هيئة) أما عينة البحث تتمثل في الجهات الحكومية ويبلغ عددها والهيئات الملحقة ويبلغ عددها (١٢ هيئات) وهي كالتالي:

جدول (١)

يوضح الجهات والوزارات الحكومية

م	الجهات الحكومية	المراقبين الماليين
١٩.	وزارة التجارة والصناعة	٤
٢٠.	وزارة الصحة العامة	١٢
٢١.	وزارة الخارجية	٩
٢٢.	وزارة التربية والتعليم	١٤
٢٣.	وزارة الداخلية	٦
٢٤.	وزارة الدفاع	٦
٢٥.	وزارة المالية	٦
٢٦.	وزارة المالية (الإدارة العامة)	٦
٢٧.	وزارة المالية (حسابات عامة)	٢
٢٨.	وزارة المالية (خزانة عامة)	٢
٢٩.	وزارة العدل	٧
٣٠.	وزارة الكهرباء والماء	١٣
٣١.	وزارة النفط	٢
٣٢.	وزارة المواصلات	٤
٣٣.	وزارة الاشغال العامة	٥
٣٤.	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية	٤
٣٥.	وزارة الشئون الاجتماعية	٧
٣٦.	وزارة الإعلام	٥
الإجمالي		١١٤

المصدر: إعداد الباحث بناء علي تقرير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين

جدول (٢)

يوضح الهيئات المستقلة والملحقة

م	الهيئات المستقلة والملحقة	المراقبين الماليين
٣٧.	الهيئة العامة للرياضة	٥
٣٨.	الهيئة العامة للشباب	٤
٣٩.	الهيئة العامة للزراعة	٦
٤٠.	الهيئات العامة للتعويضات	٢
٤١.	الهيئة العامة للبيئة	٣
٤٢.	الهيئة العامة للقرآن	٣
٤٣.	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٦
٤٤.	الهيئة العامة للاستثمار	٢
٤٥.	الهيئة العامة للشئون ذو الإعاقة	٣
٤٦.	الهيئة العامة لشئون القصر	٣

م	الهيئات المستقلة والملحقة	المراقبين الماليين
٤٧.	الهيئة العامة للقوى العاملة	٥
٤٨.	الهيئة العامة لمكافحة الفساد	٢
٤٩.	هيئة تشجيع الاستثمار	٣
٥٠.	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	٣
٥١.	الإدارة المركزية للاحصاء	١
٥٢.	جهاز المراقبين الماليين	١
٥٣.	وحدة التحديات المالية الكويتية	١
٥٤.	بلدية الكويت	٤
٥٥.	جامعة الكويت	٦
٥٦.	الإدارة العامة للاطفاء	٣
٥٧.	الإدارة العامة للطيران المدني	٢
٥٨.	المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب	٢
٥٩.	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	١٠
٦٠.	إدارة الفتوى والتشريع	٨
٦١.	ديوان الخدمة المدنية	٥
٦٢.	الإدارة العامة للجمارك	٢
الإجمالي		٩١

المصدر: الموقع الرسمي لجهاز المراقبين الماليين.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم التحول الرقمي:

عمل تسارع تطور تكنولوجيا الاتصال واقتصاد المعرفة علي تطوير مفاهيم جديدة لإحداث التنمية الرقمية والتي يعد من أهمها التحول الرقمي، وهذا من خلال البحث والتطوير ومعالجة وبث المعلومات المفيدة والحساسة لمختلف الفاعلين في العملية الرقمية، ويعد موضوع التحول الرقمي من أبرز المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية نظرًا للإهتمام المتزايد بالمعلومات ، وتعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول، حيث اقترن التحول الرقمي بظهور اقتصاد المعرفة والتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (Chaniasa, 2019)

في ضوء تناول الباحثين لمفهوم التحول الرقمي تعرف الباحثة هذا المفهوم بأنه عملية انتقال المنظمات إلي نموذج عمل يعتمد علي التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها.

التحول الرقمي بشكل عام هو التحول الكامل أو الجزئي إلي العمليات الإلكترونية تنفيذيا مع أتمته الاجراءات وحكومتها ، وهناك عدد من التعريفات التي قيلت في التحول الرقمي وذلك علي النحو الأتي:

٩- **التحول الرقمي هو**: عملية تحليل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص إلي نموذج يعتمد علي التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتسير الموارد البشرية (الباز، ٢٠١٨)

١٠- **كما يعرف التحول الرقمي بأنه**: إحداث تغييرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل ، والسعي إلي تحسين بيئة العمل من خلال التركيز علي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (رضوان، ٢٠١٦)

١١- **كما يعرف بأنه**: عملية انتقال المؤسسات إلي نموذج عمل يعتمد علي التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها (يس، ٢٠١٥)

١٢- كما يمكن أن يعبر التحول الرقمي عن صيغة تنفيذ المهام والأعمال المتشابهة للمنظمة الفعلية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية التي يشاع استخدامها من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بأنشطة المنظمة ، ويساند فاعلية استخدام الوسائل التكنولوجية مجموعة البرمجيات والمعدات الإلكترونية ، بالإضافة إلي وسائل الاتصال بالشبكات المحلية والعالمية، وما يتفرع عنها من وسائل دون ارتباط العمليات التنظيمية بمكان أو زمان محددين

١٣- **يعرف التحول الرقمي بأنه:** التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب الاجتماعية

١٤- هو إطار يعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويعلمون ويفكرون ويتواصلون اعتمادا علي التقنيات المتاحة مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية

١٥- **يعرف التحول الرقمي بأنه** ذلك التحول الذي يتطلب نموذج عمل وقدرات تقنية ورقمية يتم جمعها لابتكار منتجات وخدمات ابداعية مقارنة بالطرق التقليدية في تقديم الخدمات ،وكذا تحسين الكفاءات التشغيلية وتخفيض التكلفة والاستحواذ علي شريحة أكبر من العملاء والجمهور من أجل التفوق علي المنافسين

١٦- **ويعرف التحول الرقمي بأنه** عملية انتقال المؤسسات إلي نموذج عمل يعتمد علي التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها.

٢- طبيعة وأهمية استراتيجيات التحول الرقمي بالمؤسسات الحكومية:

- **التحول الرقمي بين المفهوم والأهداف ومراحل التنفيذ:**

تعددت الدراسات التي تناولت التحول الرقمي كأحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، حيث قدمت دراسة (Liere – Netheler et al., 2018) مفهوم التحول الرقمي بأنه استخدام التقنيات الرقمية الحديثة مثل وسائل التواصل الإجتماعي أو الأجهزة المحمولة أو التحليلات أو الأجهزة المدمجة، لتمكين تحسينات

الأعمال: تحسين خدمة العملاء، وتبسيط العمليات، أو إنشاء نماذج أعمال جديدة، وفي هذا الشأن اتفقت دراستي (Vial, 2019 ; Muehlburger et al., 2019) علي أن التحول الرقمي عبارة عن عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة المضافة أو الهيكل الداخلي للمؤسسة، والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا، ويؤكد هذا المفهوم علي أن الفكرة الرئيسية لاستراتيجية الأعمال الرقمية تكمن في كيفية فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي لإبتكار وتحقيق القدرة التنافسية، وأخيرا يتفق الباحث مع المفهوم الشامل الذي قدمته دراسة (Marcus F et al., 2020) بأن التحول الرقمي هو "السعي إلي تحقيق استراتيجية المؤسسة وتطوير نماذج الأعمال والتشغيل المبتكرة والمرنة، من خلال الاستثمار في التقنيات وتطوير المواهب وإعادة تنظيم العمليات وإدارة التغيير لخلق قيمة وخبرات جديدة للعملاء والعاملين والأطراف ذوي العلاقة "وقد اجمعت معظم الدراسات السابقة (Sorgner, 2020 ; Ebert & Duarte, 2018; Nambisan et al., 2019) علي الأهداف الرئيسية للتحول الرقمي، والتي يمكن تلخيصها في:

١- تحسين إمكانية الوصول إلي الخدمات العامة، وإرساء ضوابط وآليات جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.
٢- تعظيم الإستفادة من تطورات نظم تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الثقافة المالية الأكثر ابتكارًا وتعاونية علي مستوي المؤسسات والمجتمع.
٣- دعم إنشاء وصيانة البنية التحتية للإتصالات القرمية، وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها بسهولة، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها (Luna- Reyes et al., 2014)
٤- تعزيز الثقة في العمليات التشغيلية والمالية، ودعم متطلبات الشفافية، وضمان متطلبات الإستقلالية لتعزيز حماية البيانات الرقمية.
٥- تغيير نظام التعليم والتدريب لخلق مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي جيد للأشخاص، حتي يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمعي.
٦- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية بالمؤسسات الحكومية (Mckinsey, 2016 ; Janowski T., 2020)

وفي هذا السياق، ناقشت معظم الدراسات (Pardo. 2017 ; Verhoef et al., 2019 ; Li et al., 2016) وجود ثلاثة مراحل رئيسية لتنفيذ التحول الرقمي، حيث تشمل المرحلة الأولي: الرقمنة (النمذجة) Digitization والتي تشير إلي تشفير المعلومات ونقل هذه المعلومات، ومن ثم تهتم هذه المرحلة بالتغيير في المهام التناظرية وتحويلها إلي مهام رقمية من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات مع المهام الحالية. كما تتناول المرحلة الثانية: الرقمنة (التمثيل المرئي) Digitalization والتي تعكس كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية لتغيير العمليات التجارية والخدمية الحالية مثل، إنشاء قنوات اتصال جديدة عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول التي تتيح لجميع العملاء الإتصال بسهولة مع المؤسسات، والتي تغير التفاعلات التقليدية بين المؤسسة والعملاء ، وأخيرًا تتناول المرحلة الثالثة: التحول الرقمي Digital transformation وتعد المرحلة الأكثر انتشارًا حيث تصف التغيير علي مستوي المؤسسة والذي يؤدي إلي تطوير نماذج أعمال جديدة، لا سيما قد يكون سبق استخدامها بإحدي الوحدات الإدارية أو المؤسسات الحكومية في دول أخري. أو سبق استخدامها علي مستوي الشركات الرائدة أو الصناعية بشكل عام.

إن كل الفاعلين الرقميين في مدعوون لإنتهاج مدخل التحول الرقمي، وعليه فمن الضروري إيجاد نوع من التفاعل المتبادل فيما بينهم ، يضاف إلي ذلك تأثير الدولة علي الصعيد الدولي ومدي مقدرتها علي الحصول علي صفقات اقتصادية مع دول أخري وذلك ضمان لديمومة استثمارات مختلف مشروعاتها (كمال، ٢٠١٠)

وفي ظل اشتداد حدة المنافسة وسرعة التطور التكنولوجي ، أشار (Chaniasa, 2019) إلي أن التحول الرقمي وخاصة مع ما يصيب الاقتصاد العالمي اليوم من جراء الأزمة المالية العالمية التي رفعت من مستوي التضخم في أهم دول العالم، وهذا ما ألزم المنظمات في تلك الدول علي البحث عن فرص في الدول الأخري خاصة منها النامية التي لم يتأثر بالأزمة المالية بسبب تخلفها الرقمي، وهنا تبرز أهمية التحول

الرقمي، حيث أنه يوفر الحماية للمنظمة من التهديدات الخارجية، ويمكنها من الاستفادةمن الفرص قبل منافسيها ، وكذا التكيف مع القواعد الجديدة للأسواق الداخلية والخارجية.

٣- فوائد التحول الرقمي:

١٦-تحديث نماذج العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية
١٧-تحسين الكفاءة اتشغيلية وتنظيمها ، وتحسين جودتها وتبسيط الاجراءات للحصول علي الخدمات المقدمة للجمهور وتخفيض نسبة الأخطاء
١٨-التحول الرقمي سيساعد المؤسسات علي تحسين مسارها الصناعي واستخدام مواردها بكفاءة أعلي وأمثل
١٩-التحول الرقمي سيفتح فرصا أكبر بعد فتح الحوار بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كل الوزارات
٢٠-التحول ارقمي يسمح للعملاء المحتملين بالتعرف علي النشاط التجاري الذي تقوم به إجراء عمليات البيع والشراء في أي وقت ومكان
٢١-تسهيل كيفية مراقبة المسئولين لسير العمل
٢٢-تعزيز أيرادات الاستثمارات
٢٣-تعزيز رضا الموظفين والعملاء علي حد سواء
٢٤-خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات، لخلق حالة من الرضا والقبول لدي الجمهور تجاه خدمات المؤسسة أو الشركة كتطبيقات المحول
٢٥-سرعة أداء الإجراءات الرقمية تفوق الإجراءات بالطرق التقليدية، وبالتالي سوف تكون هذه الإجراءات سهلة وسريعة علي المستفيدين
٢٦-عندما تقوم بالتحول الرقمي الكامل لنشاطك التجاري والعمل علي تحويله بشكل متفن وجيد سوف يساهم ذلك بتحسين ورفع مستوي الأرباح الاجمالية لنشاطك التجاري
٢٧-كذلك يعتبر من أهم ايجابيات التحول الرقمي هو امكانية تتبع ومراقبة وتحليل المقاييس والبيانات التي سوف تحصل عليها من خلال التسويق الرقمي لنشاطك وسوف يمكنك من استخدام هذه البيانات في تحسين وتطوير جودة العمل للحصول علي نتائج أفضل
٢٨-يساهم التحول الرقمي أيضا في سرعة الإنتشار والتوسع للمؤسسات والمؤسسات ووصولهم إلي أعداد كبيرة من الجمهور
٢٩-يوفر التحول الرقمي التكلفة والجهد بشكل كبير
٣٠-يوفر التحول الرقمي فرصا ضخمة للمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، من أهمها تحقيق أهداف المؤسسات والوصول بها لرؤيتها الاستراتيجية بإمكانيات أقل من المهردة في الوقت الحالي و ما قبل التحول الرقمي

الوعي بحتمية هذه النقلة والعمل بصفة جماعية يساهم في نمو هذه القطاعات مما ينعكس إيجابا علي تقدم الدول لتكون أكثر إدراكا ومرونة في العمل وقدرة علي التنبؤ والتخطيط للمستقبل

٤- متطلبات تحقيق التحول الرقمي:

في ضوء تعدد مفاهيم التحول الرقمي نجد التحول الرقمي يتطلب ما يلي:

١٢. استمرار الدعم القيادي والإداري لجهود التحول، من خلال تركيز القيادات علي الممارسات الإدارية المرتبطة بالتكنولوجيا وتوفير الموارد البشرية والمالية، والتشريعات اللازمة
١٣. السعي لإيجاد هياكل تنظيمية مرنة، والتركيز علي فرق العمل الفعالة
١٤. الراجعة المستمرة لخطة التحول الرقمي.
١٥. تحديد الرؤية تحديدا دقيقا، وهي ضرورة توضيح ما تزيد أن نكون عليه في المستقبل
١٦. تطوير الهياكل التنظيمية القائمة من خلال البعد عن الهياكل المعقدة
١٧. تنمية مهارات وقدرات كافة الشباب من خلال برامج التدريب والتنمية الذاتية

١٨. توفير الأجهزة الحديثة والبرامج المتنوعة لتجديد البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
١٩. ضرورة تحليل السوق واحتياجاته، وتحليل نقاط القوة والضعف ، ومسح الفرص والتهديدات بالبيئة الخارجية؟
٢٠. نجاح عملية التحول الرقمي يتطلب قدرات ومهارات وخصائص شخصية للقيادات وكافة أعضاء المجتمع تعكس مدي إيمانهم والتزامهم بعملية التحول الرقمي ومراحلها
٢١. نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا والإنترنت ، يتطلب ذلك تغيير إدارة الثقافة كميزة تنافسية
٢٢. ينبغي تطوير استراتيجيات بناء قدرات القيادات والأفراد بهدف دعم التغيير وتأييده في ضوء مفاهيم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات وأنشطة المجتمع

٥- معوقات التحول الرقمي:

توجد العديد من المعوقات التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات والمؤسسات، والتي تقع حجر عثرة في وجه التحول الرقمي نذكر منها:

٧. التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجيا يعتبر أحد كبر العوائق خصوصا إذا كانت الأصول ذات قيمة عالية.
٨. صعوبة تغيير عقليات العديد عقليات العديد من الموظفين الذين ألفوا الوضع السائد
٩. عدم جاهزية المؤسسات والمؤسسات من حيث الموارد والتدريب والمعرفة الضرورية
١٠. نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل المؤسسة والقادرة علي قيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسة
١١. نقص المواهب المتخصصة في سوق العمل، والتي تمكن من تحقيق التحول الرقمي المنشود.
١٢. نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج تحد من نموها.

٦- مراحل التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات:

بالنظر إلي الطبيعة متعددة التخصصات والتغطية الواسعة لأبحاث التحول الرقمي ، قامت دراسة (tarafdar & Davison, 2018) بمراجعة الأدبيات المختلفة لفهم ماهية وطبيعة التحول الرقمي للمؤسسات والمؤسسات العامة، ولفهم التحول الرقمي بشكل أفضل يجب دراسة وجهات نظر الحقول المعرفية المختلفة بدلا من الاعتماد علي حقل معرفي واحد كما يساعد تبادل المعرفة علي فهم الضرورات الاستراتيجية للتحول الرقمي بشكل أفضل، حيث يشمل مجالات وظيفية متعددة بما في ذلك التسويق ، ونظم حيث يشمل مجالات وظيفية متعددة بما في ذلك التسويق ، ونظم المعلومات ، والابتكارات ، والإدارة الاستراتيجية، وإدارة العمليات ، وبالإضافة إلي ذلك، تحديد جميع التخصصات مراحل التغير الرقمي، حيث تتراوح من تغييرات بسيطة نسبيا إلي تغييرات أكثر انتشارا ، وبناء علي مراجعة النطاق حددت أغلب الدراسات (Verhoef et al., 2019) ثلاثة مراحل للتحول الرقمي، والتي تشمل : الرقمنة (النمذجة) Digitization ، والرقمنة (التمثيل المرئي) Digitalization، والتحول الرقمي Digital transformation، وتحديد استراتيجيات النمو للمؤسسات الرقمية وكذلك الأصول والقدرات المطلوبة من أجل التحول الرقمي بنجاح، ونتناول المراحل الثلاث فيما يلي:

د- الرقمنة (النمذجة) Digitization:

تمثل الرقمنة (النمذجة) المرحلة الأولي والتي تشير إلي تشفير المعلومات التناظرية إلي تنسيق رقمي (أي إلي أصفار) بحيث يمكن لأجهزة الحاسب الألي تخزين المعالجة ونقل هذه المعلومات، وتشير الرقمنة إلي التغيير في المهام التناظرية إلي مهام رقمية، أو تصورها علي أنها دمج تكنولوجيا المعلومات مع المهام الحالية، وعلي نطاق أوسع، باعتبارها تطوير أو تمكين لتكوينات الموارد الفعالة من حيث التكلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وبناء علي ما تقدم، تعرف الرقمنة لوصف الإجراء الخاص بتحويل المعلومات المتمثلة إلي معلومات رقمية، تتعلق الأمثلة باستخدام النماذج الرقمية الداخلية، وعادة تعمل الرقمنة بشكل رئيسي علي رقمنة عمليات الوثائق الداخلية والخارجية، ولكنها لا تغير أنشطة - خلق القيمة.

هـ- **الرقمنة (التمثيل المرئي) Digitalization**

تشـــير المرحلة الثانية للتحول الرقمي إلي مرحلة الرقمنة (التمثيل المرئي) والتي تعكس كيفية اســـتخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية لتغيير العمليات التجارية الحالية مثل، إنشـــاء قنوات اتصـــال جديدة عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول التي تتيح لجميع العملاء الاتصال بسهولة مع المؤسسات ، والتي تغير التفاعلات التقليدية بين المؤسسة والعملاء وغالبا ما يشتمل هذا التغيير علي تنظيم هياكل اجتماعية تكنولوجية جديدة مع مصـــنوعات رقمية، والتي لم تكن ممكنة بدون التقنيات الرقمية، وفي ظل مجال التكنولوجيا الرقمية تعمل تقنية المعلومات كعامل مساعد رئيسي للاستفادة من إمكانيات العمل الجديدة من خلال تغيير العمليات التجارية الحالية، مثل الاتصـــالات والتوزيع ـــــ أو إدارة العلاقات التجارية، ومن خلال الرقمنة ، تطبق المؤسسات التقنيات الرقمية لتحسين العمليات التجارية الحالية عن طريق السماح بتنســـيق أكثر فعالية بين العمليات أو عن طريق خلق قيمة إضـــافية للعملاء من خلال تعزيز تجارب المستخدم – العميل ، وبالتالي لا تركز الرقمنة علي وفورات التكاليف.

و- **التحول الرقمي Digital Transformation:**

هي المرحلة الأكثر انتشـارا والتي تصـف التغيير علي مسـتوي الشـركة والذي يؤدي إلي تطوير نماذج أعمال جديدة والتي قد تكون جديدة للمؤسسات الرائدة أو الصناعة بشكل عام كما تتنافس المؤسسات فيما بينها من أجل تحقيق ميزة تنافســية من خلال نماذج أعمالها، وكذلك من خلال الكيفية التي من خلالها يتم إنشـاء المؤسـسـة وتقديم قيمة للعملاء ، قم تحويل العوائد المستلمة جراء استخدام العمليات الرقمية إلي ارباح ويقدم التحول الرقمي نموذج عمل جديد عن طريق تطبيق منطق عمل جديد لإنشـاء القيمة والحفاظ عليها، ويؤثر التحول الرقمي علي الؤسسة بأكملها وطرق ممارستها للأعمال، ويتجاوز الرقمنة (التمثيل المرئي) تغيير العمليات والمهام التنظيمية البســيطة ، حيث يعيد ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل الشركة أو عملية خلق حيث يعيد ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل المؤسسة أو عملية خلق القيمة علي سـبيل المثال، يتجلي التحول الرقمي في قطاع الرعاية والصـحة من خلال الاسـتخدام الواسـع والعميق لتكنولوجيا المعلومات والذي يغير بشـكل أسـاسـي توفير خدمات الرعاية الصـحية، كما يعتبر اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات تحويليا ويؤدي إلي تغييرات اســاســية في العمليات التجارية الحالية والاجراءات والقدرات ويسمح لمقدمي الرعاية الصحية بدخول الأسواق الحالية الجديدة أو الخروج منها.

٧- أبعاد استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي:

في السنوات الأخيرة قامت المؤسـسـة في جميع الصـناعات تقريبا بعدد من المبادرات لاستكشـاف التقنيات الرقمية الحديثة واسـتغلال فوائدها ويشـمل ذلك في كثير من الأحيان تحويلات العمليات التجارية الرئيسـية وتأثيرها علي المنتجات والعمليات، وكذلك الهياكل التنظيمية ومفاهيم الإدارة، كما تحتاج المؤسـســات إلي إنشـــاء ممارســات إدارية تحكم هذه التحولات المعقدة ، ويتمثل أحد تلك الأســاليب المهمة في صــياغة اســتراتيجية للتحول الرقمي تعمل مفهوم مركزي لدمج التنســيق الكامل وتحديد الأولويات وتنفيذ التحويلات الرقمية داخل الشركة.

وهناك مجموعة من الأبعاد الاستراتيجيات التحول الرقمي بغض النظر عن الصـناعة أو المؤسـسـة التي يتم في ظلها اعتناق استراتيجيات التحول الرقمي، فإن استراتيجيات التحول الرقمي ليدها عناصر معينة مشتركة ، يمكن أن تعزي هذه العناصر إلي اثنان أبعاد اساسية تتناولها فيما يأتي:

ت- **استخدام التقنيات / التمنولوجيا**

يعالج موقف المؤسـسـة من التكنولوجيا الجديدة وكذلك قدرتها علي استغلال هذه التقنيات ، لذلك يحتوي علي الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات للمؤسسة وطموحها التكنولوجي في المستقبل

ث- **التغييرات في خلق القيمة:**

ويتعلق الأمر هنا بتأثير اسـتراتيجيات التحول الرقمي علي سـلاسـل القيمة للمؤسـسـات وإلي أي مدي تنحرف الأنشطة الرقمية الجديدة عن الأعمال الأساسية الكلاسيكية (التي لا تزال تناظرية في كثير من الأحيان) حيث توفر المزيد من الإنحرافات فرصا لتوسيع وإثراء مجموعة المنتجات والخدمات الحالية،

لكنها غالبا ما تكون مصـــحوبة باحتياجات أقوي بالجدارات التكنولوجية والمتعلقة بالمنتجات ومخاطر أعلي بسبب الخبرة الأقل في المجال الجديد.

٨- التحول الرقمي ضرورة في تحسين كفاءة المنظمات:

أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة المنظمات والهيئات التي تسعي إلي التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، والتحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المنظمة بل هو برنامج شـــامل كامل يمس المنظمات ويمس طريقة وأســـلوب عملها داخليا وأيضـــا كيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع. (شاهين، ٢٠١٣)

ويهتم التحول الرقمي بكيفية استخدام التكنولوجيا داخل المنظمات سواء الحكومية أو الخاصة علي حد سواء فهو يساعد علي تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء والجمهور المستهدف من تلك الخدمات ، ويقوم علي توظيف التكنولوجيا بالشـــكل الأمثل مما يخدم ســـير العمل داخل المنظمة في كافة أقسامها ، وأيضا في تعاملها مع العملاء لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد. (Frida, 2020)

وقد أصبحت الضرورة ملحة لتحول المنظمات رقميا، ويعود ذلك إلي التطوير المتسارع في استخدام وسائل وأدوات التحول الرقمي في مختلف مناحي الحياة ســـواء كانت متعلقة بالمعاملات مع المنظمات الحكومية أو الخاصة، لذلك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع علي المنظمات والهيئات والمنظمات لتحسين خدماتها واتاحتها علي كافة القنوات الرقمية. (سليم، ٢٠١٤)

٩- طبيعة الرقابة المحاسبية على المال العام والميزانية العامة ومتطلبات تحقيقها

عرفت الرقابة المالية على المال العام بأنها: "تشـمل الخطة التنظيمية ووسـائل التنسـيق والمقاييس المتبعة بهدف حماية الأموال العامة وضـبط ومراجعة البيانات المحاسـبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة، وتهدف إلى التقويم والتصحيح لحماية المال العام من الانحرافات والأخطاء والمخالفات، وذلك من خلال مراقبة النشاطات والأعمال المالية واتخاذ قرارات مناسـبة لتصـحيحها وتصـويبها ومتابعة تنفيذها، إضـافة إلى قياس الفاعلية من خلال مقارنة النتائج المالية المتحققة بالأهداف المحددة مســبقاً، أو قياس النتائج التي تعبر عن أهداف متوقعة كالربحية والعائد" **(محمد، ٢٠٠٢).**

وتأخذ الدول الحديثة بوســـائل رقابة متعددة على تنفيذ الميزانية وتختلف هذه الوســـائل من ناحية الجهة التي تقوم بها ومن ناحية وقت العمل بها، فهناك رقابة سابقة أو رقابة لاحقة ورقابة أثناء التنفيذ ورقابة ذاتية ورقابة مستقلة **(فهمي، ٢٠٠٩).**

إن أهداف وظيفة الرقابة المالية ومجال عملها يشمل كافة الأنشطة المالية في المؤسسة، إذ تتناول وظيفة الرقابة هذه الأنشـطة بالفحص والتحليل والتقييم كخدمة للمؤسـسـة، وتهدف الرقابة إلى التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفقاً للخطط والسـياسـات المرسـومة. وتهدف الرقابة المالية لتحقيق ما يلي: **(طلال، ٢٠٠٧)**

١- حماية المال العام وترشيد الإنفاق واكتشاف حالات الغش والسرقة والاختلاس والتلاعب في المال العام

٢ - التأكد من صحة وسلامة ودقة القيود والمستندات والبيانات المالية الدورية وغير الدورية وسجلاتها حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

٣- التأكد من صـحة وسـلامة سـير الأمور المالية وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والسـياسـات المالية النافذة في المؤسسات العامة.

٤- التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

٥- تقديم الأدلة للمسئولين وأصحاب القرار والعمل على كشف حالات الضعف في الجانب المالي والإداري في المؤسسات.

٦- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية تم مراعاتها أثناء التطبيق من قبل جميع العاملين في المؤسسة، وتقييم الإجراءات والنشاطات المالية وتقديم البدائل المناسبة وتطويرها لتصحيح الإجراءات غير المناسبة.

٧- فحص الحسابات الختامية والنظر في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من صحتها ومراقبة تنفيذ الميزانية بالشكل الصحيح والذي لا يخرج عن قرار تنفيذ الميزانية الصادر عن وزارة المالية.

٨- الحكم على مدى ملاءمة الرقابة الداخلية والنظم المطبقة في الجهات الخاضعة للرقابة ومدى كفاءتها في تحقيق أهداف الجهة بكفاءة وفاعلية

١٠-مراحل إعداد الميزانية العامة في دولة الكويت:

تمر الميزانية العامة للدولة بعدة مراحل، ابتداء من مرحلة التحضير والإعداد، حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة، ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة. لذلك يطلق على هذه العملية "دورة الميزانية العامة للدولة". وتقوم دولة الكويت كباقي الدول بإعداد مشروع الميزانية العامة السنوية والتي تشمل إيرادات الدولة ونفقاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل نهاية السنة المالية بشهرين على الأقل ((تنص المادة ١٤٠ من الدستور الكويتي على أنه "تعد الدولة مشروع الميزانية تقديرية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها"))، حيث تبدأ وزارة المالية كونها الجهة المختصة بتحضير مشروع الميزانية، ويمكن تتبع مراحل هذه الدورة، **على النحو التالي:**

مراحل إعداد الميزانية العامة في دولة الكويت

المصـــدر: إعداد الباحث بناء على مراحل إعداد الميزانية العامة في دولة الكويت المتوفرة ضـــمن موقع وزارة المالية الكويتية.

١/١- إعداد وإصدار القواعد والتعليمات التي تتبع في إعداد الميزانية تقديرية

تقوم إدارة شؤون الميزانية تقديرية العامة بوزارة المالية استنادا إلى أحكام المواد الدستورية والقانونية، بإصدار تعميم يوضح أبرز توجهات السياسة العامة المالية والاقتصادية والاجتماعية والقواعد والأسس والإجراءات التي يجب إتباعها والالتزام بها عند إعداد تقديرات موازنة السنة المالية القادمة، وذلك حتى يتسنى للجهات الحكومية المعنية تحديد احتياجاتها، وتقوم كافة الجهات الحكومية (وزارات ومؤسسات حكومية) بالالتزام بهذه التعليمات الواردة بهذا التعميم عند إعداد مشاريع ميزانياتها، وإرسال المطلوب إلى الجهات الحكومية المختصة كوزارة المالية، وديوان الخدمة المدنية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ليقوم كل منهما في حدود اختصاصه بدراستها من الناحية الفنية، وذلك في المواعيد المحددة.

٢/١- إعداد الإطار العام للميزانية تقديرية

تبدأ شؤون الميزانية تقديرية في إعداد الإطار العام لمشروع الميزانية تقديرية العامة للدولة اعتبارا من منتصف شهر يونيو من كل سنة على ضوء المتغيرات الاقتصادية والأوضاع المالية بشكل عام.

٣/١- تشكيل لجان إعداد مشاريع ميزانيات الجهات الحكومية بمشاركة مندوب وزارة المالية

تنص التعليمات المالية الصادرة في هذا الشأن على ضرورة الانتهاء من تشكيل لجان إعداد تنص مقترحات الجهات الحكومية بمشاريع ميزانياتها وتمثل فيها شؤون الميزانية تقديرية بوزارة المالية والجهاز الفني بوزارة التخطيط وديوان الخدمة المدنية خلال أسبوع من استلام التعميم الخاص بالقواعد والإجراءات التي تقع في إعداد تقديرات المالية تقديرية.

٤/١- دراسة مقترحات الجهات الحكومية بوزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وديوان الخدمة المدنية.

بعد استلام مقترحات الجهات الحكومية تقوم وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى التخطيط والتنمية وديوان الخدمة المدنية كل حسب اختصاصه بإجراء الدراسات المتعة المقترحات هذه الجهات بالتنسيق مع المسؤولين في كل جهة وفقاً للقواعد والأسس التي حلتها وزارة المالية في هذا الشأن مع الأخذ في الاعتبار على المساس بمستوى أداء الخدمات ومحققة في ذلك التنسيق والتكامل بين متطلبات الجهات المختلفة.

٥/١- إعداد وطباعة المذكرة التفسيرية لمشروع الميزانية تقديرية والجداول الرئيسية

تقوم وزارة المالية بإعداد المذكرات التفسيرية لمشروع الميزانية تقديرية لكل جهة حكومية والجداول الرئيسية ومن ثم تتم طباعتها ومراجعتها بصورة نهائية وتستغرق هذه المرحلة في حدود (١٥ يوما).

٦/١- إعداد الجداول والمذكرة الإيضاحية على مستوى الوزارات والإدارات الحكومية

بعد الانتهاء من مرحلة المذكرات الإيضاحية والجداول المشروع ميزانية تقديرية كل جهة حكومية، تقوم شؤون الميزانية تقديرية العامة بإعداد الجداول والمذكرات الإيضاحية لكل من الإيرادات والنفقات على مستوى الوزارات والإدارات الحكومية، وأيضاً على مستوى الأبواب والمجموعات والبنود والأنواع، وعلى مستوى الوظائف الرئيسية والفرعية بالإضافة إلى توزيع الاعتمادات على مستوى القطاعين الحكومي والأهلي، وبيان المقترحات الحتمية والجديدة وبيان أسباب الزيادة والنقص في كل بلد أو نوع مقارنة باعتمادات السنة السابقة.

وبعد الانتهاء من هذه الأعمال تعد مجلدات بمشروع الميزانية تقديرية، ويكون جاهزاً لتقديمه إلى مجلس الوزراء لمناقشته، وفي حالة وجود أي تعديلات، ترد تباعاً إلى وزارة المالية لتعديلها.

وبعد إقرار مشروع الميزانية تقديرية من مجلس الوزراء يقدم إلى مجلس الأمة في موعد أقصاه نهاية يناير من كل عام.

٢-إجراءات الرقابة على الميزانية العامة الكويتية من قبل وزارة المالية

في كافة دول العالم تتولى مجموعة من أجهزة الدولة أعمال الرقابة الداخلية والخارجية، على تنفيذ الميزانية العامة للدولة. فبالإضافة إلى الرقابة الداخلية، التي تنفذها الوحدة الإدارية الحكومية، وفقا للوائح والإجراءات المنظمة لأعمال الصرف والتحصيل، تتولى عدة أجهزة خارجية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة، كرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة ومجلس النواب **(غنيمات، ٢٠١١)**.

حيث تنبع أهمية الرقابة المالية من الأهداف التي تسعى لتحقيقها وهي حماية الأموال العامة للدولة، والكشف عن المخالفات المالية ولفت الانتباه إلى أوجه النقص في القوانين المالية وتلك المتعلقة بشؤون الموظفين وتقييم أداء الجهات الخاضعة للرقابة، ومدى تحقيقها لأهدافها المذكورة في مرسوم إنشائها في حدود الميزانية تقديرية المخصصة لها. وكذلك التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الجهة الحكومية والتي تهدف إلى التأكد من سلامة العمل والحد من وقوع الأخطاء والغش، وقد تتعدى أهداف الرقابة الداخلية وتتزايد بزيادة حجم وطبيعة النشاط لتشمل تحديد المسئولية الإدارية لمرتكبي المخالفات المالية **(الدوسري، ٢٠١١)**.

وفي دولة الكويت تقوم وزارة المالية بدور فاعل في عملية الرقابة على الميزانية تقديرية العامة، حيث يقوم المراقبون الماليون بمراقبة تنفيذ الميزانية تقديرية العامة للدولة في دولة الكويت ذات التدفق المالي الكبير إيراداً وإنفاقاً حيث تتم عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف وبشكل مباشر ويومي، ويعتبر المراقب المالي بمثابة المرشد والحارس على تنفيذ الميزانية تقديرية من خلال إعلام الجهات المالية العليا بالأخطاء التي يرتكبها الآمر بالصرف بالجهة الحكومية. فتطور الدولة أدى إلى زيادة نفقاتها بشكل كبير، ولما كانت وفرة الموارد المالية والاقتصادية في دولة الكويت تعتبر من أهم الأسباب التي تشجع على الهدر المالي وتسمح بالتساهل مع القائمين بالهدر المالي، كان لا بد من وقف هذا الهدر والقيام بعملية الرقابة الاستخدام هذه الموارد والإمكانيات بكفاءة وحسن تدبير حتى تتمكن من تخصيصها وتوزيعها توزيعاً عادلاً تحقيقاً للعدالة والتوازن الاقتصادي، والاجتماعي المنشود، حيث تتم المراقبة على حسن تنفيذ الميزانية تقديرية العامة من قبل وزارة المالية في دولة الكويت **وفقاً للإجراءات التالية**:

١/٢- تقوم وزارة المالية الكويتية بتحديد شكل السجلات والأوراق اللازمة والمطلوبة المعاملات المالية، ويحدد وزير المالية الشروط والأوضاع التي يتم إتباعها في عمليات الصرف والتحصيل وغير ذلك من الإجراءات الحسابية والمالية، كما يتم تنظيم طرق تدقيق الحسابات العامة ومراجعتها من قبل المختصين في الوزارة، وتقوم مختلف الجهات بإمساك السجلات والأوراق المشار إليها. ويختص وزير المالية أو رئيس الجهة باعتماد أوامر الصرف، وله أن ينيب عنه بالقيام بهذا الاعتماد على إلا يكون من القائمين بأعمال الحسابات.

٢/٢- يعين بمختلف الوزارات والدوائر الحكومية مراقبون ماليون ورؤساء للحسابات، ويحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات، وتقدم كل جهة حسابات شهرية وربع سنوية، عن الإيرادات والنفقات وغيرها من الحسابات إلى وزارة المالية، وفقاً للتبويب الذي صدرت به الميزانية تقديرية، وطبقاً للتعميمات التي تصدرها وزارة المالية وفي المواعيد التي تحددها.

٣/٢- يتم توقيع هذه الحسابات من قبل رئيس الجهة المختصة أو من ينيب عنه من المراقب المالي ورئيس الحسابات، ويحدد وزير المالية نظم وطرق العمل والاختصاصات والمسؤوليات المختلف عمليات التخزين وذلك من حيث التنظيم والتزويد والتوزيع والتصرف والرقابة بمختلف مستوياتها وتصميم أماكن التخزين وترتيب الموجود بها، وتحديد كافة السجلات والأوراق المستخدمة في تلك العمليات، حيث اشتملت القوانين على بيان وتحديد طريقة تنظيم الحسابات العامة واستخدامها كأداة للرقابة التي تقوم بها وزارة المالية باعتبار أن مسؤولياتها لا تقتصر فقط على إعداد الميزانية تقديرية بل تمتد أيضاً إلى متابعة تنفيذها والرقابة عليها.

٤/٢- لا تقتصر رقابة وزارة المالية على حسابات الميزانية تقديرية، بل تمتد إلى الرقابة على مختلف المخازن وما في حكمها من الأماكن الحكومية المخصصة للتخزين، لذلك أعطت التشريعات الحكومية إلى وزير المالية سلطة وضع نظام وطرق العمل والاختصاصات والمسؤوليات المختلف عمليات التخزين.

٥/٢- بالإضافة إلى ذلك يلحق بمجلس الأمة الكويتي ديوان المحاسبة، الذي انشئ بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية تقديرية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة والمجلس تقريراً سنوية عن أعماله وملاحظاته.

تعكس الميزانية العامة للدولة البرنامج الاقتصادي الحكومي المتمثل في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي الأداة التخطيطية والتنموية التي تمتلك الوسائل والآليات اللازمة لمراقبة ومتابعة الإنجازات ومعرفة العائد المتحقق من المصروفات. وعرفت **(سالم، ٢٠٠٩)** الميزانية العامة بأنها تقرير مفصل ومعتمد النفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقلة، غالبا ما تكون سنة .

وتستند الميزانية العامة للدولة على التقدير والاعتماد، من خلال العمل على تقدير الأرقام التي تعكس الإيرادات العامة المتوقع حصول السلطة التنفيذية عليها، وكذلك النفقات العامة المتوقع إنفاقها التحقيق احتياجات المواطنين، وذلك خلال فترة مالية مستقبلة غالبا ما تكون سنة، أما الاعتماد فهو اختصاص السلطة التشريعية وحقها الدستوري في اعتماد التقديرات التي قدمتها السلطة التنفيذية من إيرادات ونفقات، فالميزانية العامة بصورتها الأولية تظل مجرد مشروع ميزانية إلى حين اعتمادها من قبل السلطة التشريعية **(عبد العظيم ، ٢٠٠٦)**

وتعكس الميزانية العامة للدولة البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية خلال الفترة المالية المقررة، حيث تجمع وثيقة واحدة تمثل الميزانية العامة للدولة مختلف أغراض الدولة المنوى إنجازها خلال فترة مالية محددة من خلال تحليل أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة **(عبد الحي، ٢٠١١).**

١١-مفهوم جودة التقارير الحكومية:

عُرفت بأنها خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وهذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات التي تتوقف علي درجة الثقة في المعلومات. (علي، ٢٠١٣)

كما عرفت جودة التقارير المالية أيضًا بأنها: "ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن نخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية. (محمود، ٢٠١٣).

وعرفت أيضًا بأنها: مدي تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الإقتصادي للشركة أو المؤسسة والوضع المالي بها. (معتز، ٢٠١٣).

كما تم تعريف جودة التقارير المالية بأنها: المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحتويه من منفعة للمستخدمين. من التعريفات والتضليلأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من إستخدامها. (سامح، ٢٠١١).

وعرفها كاتب آخر بأنها: ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات. (دعاء، ٢٠١٢)

كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها: مدي قدرة تلك التقارير علي تمكين مستخدميها أو قارئيها من إستخلاص الجوهر الإقتصادي الحقيقي لها ويتحقق ذلك من خلال تضمين تلك التقارير لكافة المعلومات الملائمة والموثوق فيها عن أداء الشركات ووضعها المالي (أحمد، ٢٠١٣)

وعرفها كاتب آخر بأنها: توافر الخصائص الأساسية للمعلومات التي تكفل تحقيق التقارير المالية لأهدافها الأساسية والتي تتمثل في الوفاء بحاجة مستخمي التقارير المالية وحماية المستثمرين. (مدثر، ٢٠١٣)

تعرف جودة التقارير بأنها: الدقة التي تنقل بها التقارير المالية معلومات عن العمليات في الشركة ولا سيما التدفقات النقدية المتوقعة وذلك لإطلاع المستثمرين في الأسهم علي هذه المعلومات ويجب أن تقدم التقارير المالية إلي تقدم أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والتي تساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة وتقدم معلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقدير مبالغ وتوقيت وعدم اليقين من المقبوضات النقدية المستقبلية. (طارق، ٢٠١١)

كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها: الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشبكة ولا سيما المتعلقة بقدرتها علي تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون. (منال، ٢٠١٠)

وسيتنتج الباحث من مفهوم جودة التقارير المالية الأتية:

يجب أن يتم إعداد التقارير المالية علي رجة عالية جدا من المصداقية والشفافية وأن تكون هذه التقارير المالية المصدرة من قبل المنشآت قد تم إعدادها بناء علي المعايير القانونية والمحاسبية وأن تكون واضحة وخالية من التحريفات وتتسم بالملاءمة وإمكانية الإعتماد عليها.

١٢-طرق قياس جودة التقارير الحكومية:

يشمل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية خاصة بالوحدة المصدرة للتقارير علي أن تتسم تلك المعلومات بالجودة من أجل أن تكون مفيدة في عملية صنع القرارات الإقتصادية، تعددت طرق قياس ومؤشرات جودة التقارير الحالية وذلك من خلال قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات بشكل مباشرة. (يونس، ٢٠٠٥)

قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات:

يهدف هذا الأسلوب إيل تقييم فحص مدي فائدة المعلومات الواردة بالتقارير المالية لعملية إتخاذ القرار عن طريق قياس مدي وفائدتها بخصائص جودة المعلومات الواردة بالإطار الفكرية للمحاسبة ويعتبر قياس جودة التقارير المالية بالإعتماد علي خصائص جودة المعلومات مقياس مباشر لجودة التقارير المالية.

يتميز هذا الأسلوب بإنه مقياس أكثر شمولية لجودة التقارير المالية حيث يقوم بتقييم الأبعاد المختلفة لدي وفاء المعلومات الواردة بالتقارير المالية باحتياجات متخذي القرار (فائدتها لعملية صنع القرارات) إلا أن غالبية تلك المحاولات قد عانت من بعض القصور ومنها علي سبيل المثال اعتمادها علي إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية بدلا من الإعتماد علي الإطار المشترك وبالتالي إمكانية وجود بعض التناقضات مع الإطار الجديد هكذا تعاني من نقص المحتوي وذلك لتركيزها علي خاصيتي الملاءمة والموثوقية (حاليًا التمثيل الصادق) مع إهمال الخصائص الأخري مثل القابلية للفهم والقابلية للمقارنة واللاتي من المهم أخذها في الحسبان عند تقييم جودة التقارير المالية.

تعددت الدراسات التي تناولت قياس جودة التقارير بالإعتماد علي خصائص جودة المعلومات.

إن الإرتقاء بمقياس جودة التقارير المالية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة فقط لا يضمن تحقيق الجودة، فجودة التقارير المالية تتوقف علي العديد من العوامل والمحددات المتعلقة ببيئة الممارسة وما يحكمها من ظروف ومتغيرات ومن أهم هذه العوامل والمحددات ما يلي: (صلاح، ٢٠٠٧)

ث- النظام القانوني والسياسي والإقتصادي للدولة.

ج- المعايير المحاسبية

ح- الحوافز من تطور الأسواق، هيكل رأس المال، الملكية، التدخل الحكومي والنظم الضريبية البيئية الثقافية، حوافز معدي التقارير المالية والمراجعة وتطبيقات الحوكمة.

ويري كاتب آخر أن العوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية:

وحدد هذا الكاتب ثلاثة عوامل أساسية تحدد جودة التقارير المالية وتشتمل:

د) معايير المحاسبة

ه) العوامل النظامية.

و) دوافع الإدارة. (فاتن، ٢٠١٢)

واستنتج الباحث استخلاصا من تعريف الإتحاد الدولي للمحليين أن التقارير المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات لنماذج متعددة ونتباينة الغرض في اتخاذ العديد من القرار علي المستويات الإدارية والتنفيذية، وذلك لأنها تقوم علي متكزين أساسين هما: درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وهي من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية، وكذلك مدي جودة نظام الإفصاح من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب للأطراف المستفيدة.

كما استنتج الباحث أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير معلومات مالية عالية الدقة والجودة والحداثة بالوحدة لتساعد في إتخاذ القرارات الإتقصادية، وتنبع أهمية التقارير المالية في ما تحتويه من معلومات وما يمكن أن تتعرض له من تحريفات وتعديلات مما تسبب في ما يعرف بالتقارير المالية الإحتيالية. لذا يتوجب التعامل مع مختلف طرق قياس جودة التقارير المالية: الواجب استخدامها لتقييم مدي ما تتسم به المعلومات من الجودة والدقة.

ثالثًا: النتائج والتوصيات

ت) النتائج:

a. تساعد الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة في تحقيق ضمان النزاهة والموضوعية للمنظمات كافة حيث توفر الحوكمة الإلكترونية هيكلاً تنظيمياً يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة، وتعد نظام مراقبة ومتابعة يؤدي إلى سلامة التطبيق الفعال للأنظمة.

b. إعتبار أن الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة واقعا فعليا لها مزايا وايجابيات مرتبطة بأدائها للخدمات الحكومية والتعامل مع كافة القطاعات الأخري بأنه يجب إعادة تنظيم التقارير المالية الحكومية بما يتوافق مع تطبيق منظومة الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة وجودة التقارير المالية لوحداتها.

c. أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية ناتجة من جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها.

ث) التوصيات:

٦- زيادة الوعي لدى المسؤولين والعاملين بالهيئات الحكومية بصفة خاصة والهيئات بصفة عامة بأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية وذلك من خلال توفير دورات تدريبية في هذا المجال، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة منهجية مناسبة للتعامل مع المتغيرات التنافسية، مما يزيد من فرص التميز في الأداء.

٧- الاهتمام بتطوير البنية التحتية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات بواسطة وضع ميزانية وخطة للتطوير.

٨- ضرورة توفير خطة استراتيجية للإفصاح المحاسبي عن الرقمنة تتوائم مع الخطة الاستراتيجية للهيئة من خلال تحديد الرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية للهيئات الحكومية.

٩- ضرورة الإهتمام والعمل علي تطبيق الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة في بيئة الأعمال الحكومية لما لها دور فعال في تحسين وزيادة جودة التقارير المالية للوحدات الحكومية.

١٠- ضرورة الإهتمام بمخرجات الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة والإهتمام بجودة التقارير المالية للوحدات الحكومية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- محمد عثمان عبد الرزاق، (٢٠٠٢)، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص ٧٠

٢- طلال عبد الوهاب السهيل، (٢٠٠٧)، قياس فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر أجهزة الرقابة العالية الحكومية في الكويت (ديوان المحاسبة وزارة المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص ٥٤- ٥٥

٣- غنيمات، عبد الله عقله ووليد زكريا صيام، (٢٠١١)، العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٧)، العدد (٤) ص ٦٢٥-٦٤٦

٤- الدوسري، مبارك محمد، (٢٠١١)، "تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا- عمان الأردن.

٥- سالم، منال (٢٠٠٩)، العجز في الميزانية العامة وآثارها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة عدن. ص ٣١

٦- عبد العظيم، حمدي (٢٠٠٦) الميزانية العامة وتطوير الأداء العام، منشورات مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، ص٨١

٧- عبد الحي، محمود (٢٠١١)، تطور وظائف الميزانية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص٩

٨- حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة: دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٦٤)، ٢٠٠٧.

٩- مبارك محمد الدوسري، تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠١١.

١٠- المذكرة الإيضاحية لقانون قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي في دولة الكويت متاح على www.mof.gov.kw.

١١- عبد الوهاب المزيني، الميزانية التقديرية العامة لدولة الكويت وتطوراتها، وزارة المالية الكويتية، شؤون الميزانية تقديرية العامة، ٢٠٠٥.

١٢- دستور دولة الكويت متاح على www.kna.kw.

١٣- محمد وداد الأرضي، مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية ورفع مستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري، دراسة اختبارية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ٢٠٢١، ص ٧٠٥.

٣٦- علي محمد علي الصياد، أثر تطبيق معايير القيمة العادلة علي جودة التقارير المالية وعلي أسعار الأسهم في البورصة المصرية، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ٢٩٤

٣٧- محمود أحمد أحمد علي، دراسة وإختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة، (الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ٣٦٢.

٣٨- معتز عبد الحميد علي كيلان، أثر تطبيق مباديء حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد (٣)، العدد (٢) ، ٢٠١٣م) ، ص ٥٤٧.

٣٩- سامح محمد رضا رياض أحمد أحمد، دور لجان المراجعة كأحد جعائم الحوكمة في تحسن جودة القتارير المالية، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٧)، العدد الأول، ٢٠١١م) ص ٥٢

٤٠- دعاء عبدالوهاب عبد الله عامر، إطار مقترح لتحقيق الجود في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقا للمتطلبات الحديثة، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد (٣)، ٢٠١٢م)، ص ٣٠٨

٤١- أحمد عبد الوهاب أحمد، أثر محددات التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التحليلية، العدد(١)، ٢٠١٣مم)، ص ٢٤٩

٤٢- مدثر طه أبو الخير، العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م) ص ٧٠

٤٣- طارق عبد العال حماد، الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١١)، ص ٤٩٧

٤٤- منال حامد خرج، دور الإفصاح عن تفعيل حوكمة الشركات وأُره علي تحسين جودة التقارير المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد (٣٤)، العدد الأول، ٢٠١٠)، ص ١٤٢.

٤٥- عاطف محمد العوام، محمد أحمد شاهين، أثر تطبيق مباديء حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية بسوق الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٣م)، ص ١٥٤٩

٤٦- يونس حسن عقل، دور الهيئة العامة لسوق المالي في تحسين فعالية التقارير المالية في ضوء المباديء الدولية لحكومة الشركات، (القاهرة جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية لبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، ٢٠٠٥)، ص٣١

٤٧- فاتن، محمد حمدي علي، تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة وأثرها علي جودة التقارير المالية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال قسم المحاسبة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١٢). ص ٨٢

ثانيًا: المراجع الأجنبية

14- Sekaran, U., & Bougie, R, Research methods for business: A skill building approach, 6thed., India, New Delhi: John Wiley & sons Inc, 2015.

15- Soojin, Kim & Qiushi, Wang, State Budget Periodicity and General Expenditure Volatility: An Empirical Analysis, Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 27, (4), 2016.

16- Haouam, D. (2020), IT governance impact on financial reporting quality using COBIT framework. Global Journal of Computer Sciences: Theory and Research, 10 (1) , 1-10

17- Liere-Netheler, K., Packmohr, S., Vogelsang, K., (2018). Drivers of digital transformation in manufacturing. In: Hawaii International Conference on System Sciences, Waikoloa Beach, HI, 3926–3935.

18- Lee-Geiller, S., & Lee, T. D. (2019). Using government websites to enhance democratic E-governance: A conceptual model for evaluation. Government Information Quarterly, 36(2), 208-225.
19- Master Kalpesh & Bansal Saurabh. (2019).Impact of Digital on the future of internal audit. ExlService Holdings, Inc. All Rights Reserved. For more information, see www.exlservice.com/legal-disclaimer.
20- Nambisan, S., Wright, M., & Feldman, M. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges and key themes. Research Policy, 48(8), 103773.
21- Scholta, H., Mertens, W., Kowalkiewicz, M., & Becker, J. (2019). From one-stop shop to no-stop shop: An e-government stage model. Government Information Quarterly, 36(1), 11-26.
22- Luna-Reyes a Luis F. & Ramon Gil-Garcia J. (2014). Digital government transformation and internet portals: The co-evolution of technology, organizations, and institutions. Government Information Quarterly. Contents lists available at Science Direct, P.P 545–555.
23- Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research.
24- Li F., Nucciarelli, A., Roden, S. and Graham, G. (2016). How smart cities transform operations models: A new research agenda for operations management in the digital economy. Production Planning & Control, 27(6), 514–528.